📜 الدليل القانوني الشامل والسياسات المعتمدة لمنصة (LEGAL TECH)

📁 المجموعة الأولى: سياسة الاستخدام المقبول(Acceptable Use Policy)

أولاً: المقدمة

تهدف هذه السياسة إلى تنظيم الاستخدام المشروع والآمن والأخلاقي لمنصة LEGAL TECH وجميع خدماتها التقنية، والقانونية، والإدارية، والمالية. وتعتبر هذه السياسة جزءًا لا يتجزأ من الشروط والأحكام والاتفاقيات المرتبطة بالمنصة، ويلتزم بها جميع المستخدمين والمكاتب القانونية والمحامين والعملاء والجهات المرتبطة بالنظام.

وتهدف المنصة من خلال هذه السياسة إلى:

- حماية المستخدمين والبيانات.
- الحفاظ على استقرار النظام.
- منع إساءة الاستخدام.
- الامتثال للأنظمة السعودية.
- حماية البيئة التقنية والقانونية للمنصة.

المادة (١): نطاق التطبيق

تسري هذه السياسة على جميع استخدامات المنصة، بما في ذلك: الموقع الإلكتروني، تطبيقات الجوال، الأنظمة السحابية، واجهاتAPI ، المحافظ المالية، أدوات الذكاء الاصطناعي، خدمات المحادثات والرسائل، رفع وإدارة المستندات، والخدمات القانونية والتقنية المرتبطة.

المادة (٢): الاستخدام المشروع

يلتزم المستخدم باستخدام المنصة بصورة مشروعة، مهنية، أخلاقية، متوافقة مع الأنظمة السعودية، وغير مضرة بالمنصة أو المستخدمين أو الأطراف الأخرى. ويقر المستخدم بأن أي استخدام مخالف قد يترتب عليه تعليق الحساب، إيقاف الخدمات، تجميد الأرصدة، أو اتخاذ إجراءات نظامية أو قضائية.

المادة (٣): الأنشطة المحظورة

يحظر على المستخدم القيام بأي من الأنشطة التالية:

أولاً: الأنشطة التقنية المحظورة

- محاولة اختراق النظام أو الخوادم أو قواعد البيانات.
- اختبار الثغرات الأمنية دون تصريح.
- تجاوز أنظمة الحماية أو القيود الفنية.
- استخدام أدوات أو سكر بتات ضارة.
- شن هجمات إلكترونية أو تعطيل الخدمات.
- استخدام برامج آلية تؤثر على أداء المنصة.

- استغلال أي خلل أو ثغرة تقنية.
- محاولة الوصول غير المصرح به للبيانات أو الحسابات.
- العبث بالبنية البرمجية أو الشبكية.
- إنشاء حمل زائد متعمد على الخوادم.

ثانياً: الأنشطة القانونية والمهنية المحظورة

- انتحال شخصية أو صفة قانونية.
- استخدام تراخيص مزورة أو منتهية.
- تقديم معلومات مضللة أو غير صحيحة.
- ممارسة أنشطة مخالفة للأنظمة القضائية أو المهنية.
- استخدام المنصة في أعمال احتيالية أو غير مشروعة.
- رفع مستندات مزورة أو مضللة.
- إساءة استخدام بيانات العملاء أو القضايا.
- تداول بيانات أو مستندات دون سند نظامي.
- انتهاك السرية المهنية أو الخصوصية.

ثالثاً: المحتوى المحظور يحظر رفع أو إرسال أو تداول أي محتوى يتضمن:

- إساءة أو تشهير أو تهديد.
- خطاب كراهية أو تحريض.
- مواد مخالفة للأنظمة أو الآداب العامة.
- برمجيات ضارة أو ملفات خبيثة.
- بيانات مزورة أو احتيالية.
- انتهاك حقوق الملكية الفكرية.
- معلومات سرية لا يملك المستخدم حق نشرها.
- محتوى ينتهك خصوصية الآخرين.
- رسائل مزعجة أو دعائية غير مصرح بها.

المادة (٤): أمن الحسابات

يلتزم المستخدم بالمحافظة على سرية بيانات الدخول، استخدام كلمات مرور قوية وآمنة، عدم مشاركة الحساب مع أطراف غير مصرح لهم، تسجيل الخروج من الأجهزة المشتركة، تحديث البيانات الأمنية عند الحاجة، وإبلاغ المنصة فور الاشتباه بأي اختراق أو استخدام غير مشروع. ويتحمل المستخدم كامل المسؤولية عن الأنشطة المنفذة عبر حسابه.

المادة (٥): حماية البيانات والخصوصية

يلتزم المستخدم بالتعامل مع البيانات وفق الأنظمة السعودية وسياسات المنصة. ويحظر جمع بيانات المستخدمين دون تصريح، مشاركة البيانات بصورة غير نظامية، استخدام البيانات لأغراض غير مصرح بها، أو معالجة البيانات خارج نطاق الخدمة المشروعة. ويتحمل المستخدم مسؤولية أي استخدام مخالف للبيانات أو المستندات أو المعلومات السرية.

المادة (٦): استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي

يحظر استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي داخل المنصة في: إنشاء مستندات مزورة، التحايل على الأنظمة، إنتاج محتوى مخالف للأنظمة، انتهاك خصوصية الآخرين، إساءة استخدام الخدمات القانونية أو التقنية، أو إدخال بيانات لا يملك المستخدم حق معالجتها. ويتحمل المستخدم مسؤولية مراجعة واعتماد جميع المخرجات قبل استخدامها رسميًا.

المادة (٧): واجهات API والتكاملات

يلتزم المستخدم عند استخدام واجهات API أو أي تكاملات بحماية مفاتيحAPI ، عدم تجاوز الحدود التشغيلية، عدم سحب البيانات بصورة مخالفة، عدم استخدام الواجهات في أنشطة ضارة أو احتيالية، والامتثال للضوابط الفنية والأمنية المعتمدة. ويحق للمنصة تقييد الوصول، مراقبة الاستخدام، وإيقاف أي تكامل مخالف.

المادة (٨): الاستخدام المالي والمحافظ

يحظر استخدام المنصة أو المحافظ المالية في غسل الأموال، الاحتيال المالي، المعاملات الوهمية، التحويلات غير النظامية، استغلال الثغرات المالية، أو استخدام حسابات الغير دون تصريح. ويحق للمنصة تجميد الأرصدة، تعليق السحب، إيقاف الحسابات، والإبلاغ للجهات المختصة.

المادة (٩): الملكية الفكرية

يحظر على المستخدم نسخ النظام أو إعادة بيعه، محاولة استخراج الكود البرمجي، تقليد التصميمات أو الخدمات، إزالة إشعارات الملكية الفكرية، أو إنشاء خدمات منافسة اعتماداً على النظام. وتبقى جميع الحقوق الفكرية محفوظة للمنصة والجهات المالكة لها.

المادة (١٠): مراقبة الاستخدام

يجوز للمنصة – ضمن الحدود النظامية – مراقبة الأنشطة والسجلات والعمليات التقنية والمالية لأغراض الأمن، الامتثال، منع الاحتيال، حماية المستخدمين، التحقيق في المخالفات، وتحسين الأداء. ويوافق المستخدم على هذه الإجراءات عند استخدامه للمنصة.

المادة (١١): الإجراءات عند المخالفات

يحق للمنصة اتخاذ أي من الإجراءات التالية عند مخالفة هذه السياسة: التنبيه أو التحذير، تقييد بعض الصلاحيات، تعليق الحساب مؤقتاً، إلغاء الحساب نهائياً، تجميد المحافظ أو الأرصدة، حذف المحتوى المخالف، إيقاف الخدمات التقنية أو المالية، واتخاذ الإجراءات القضائية أو النظامية اللازمة. ولا يترتب على ذلك أي تعويض للمستخدم المخالف.

المادة (١٢): الإبلاغ عن المخالفات

يجوز للمستخدمين الإبلاغ عن إساءة الاستخدام، الأنشطة المشبوهة، الانتهاكات التقنية أو القانونية، المحتوى المخالف، أو محاولات الاحتيال أو الاختراق، وذلك عبر القنوات الرسمية المعتمدة داخل المنصة.

المادة (١٣): حدود مسؤولية المنصة

لا تتحمل المنصة المسؤولية عن أفعال المستخدمين، المحتوى المرفوع من الغير، النزاعات بين المستخدمين، الاستخدام غير المشروع للحسابات، أو أي أضرار ناتجة عن مخالفة المستخدم لهذه السياسة. وتتحمل كل جهة أو مستخدم المسؤولية الكاملة عن أنشطته وبياناته واستخدامه للخدمات.

المادة (١٤): التعديلات

يجوز للمنصة تعديل هذه السياسة في أي وقت، ويعد استمرار المستخدم في استخدام المنصة موافقة على التعديلات المحدثة.

المادة (١٥): النظام الواجب التطبيق

تخضع هذه السياسة لأنظمة المملكة العربية السعودية. وتختص المحاكم المختصة داخل المملكة العربية السعودية بالنظر في أي نزاع ينشأ عن تطبيق هذه السياسة أو تفسيرها.

المادة (١٦): الإقرار النهائي

يقر المستخدم بأنه قرأ هذه السياسة بعناية، وفهم جميع الالتزامات والمحظورات، ويوافق على الالتزام الكامل بها، ويتحمل كامل المسؤولية عن أي استخدام مخالف للأنظمة أو السياسات.

📂 المجموعة الثانية: سياسة المدفوعات والمحافظ المالية والسحب

أولاً: المقدمة

تنظم هذه السياسة جميع العمليات المالية المرتبطة باستخدام منصةLEGAL TECH ، بما في ذلك: المدفوعات الإلكترونية، الاشتراكات والباقات، المحافظ المالية، التحويلات، طلبات السحب، العمولات، الرسوم، والمعاملات المالية المرتبطة بالخدمات القانونية أو التقنية المقدمة عبر المنصة. وتهدف إلى حماية المستخدمين والمنصة مالياً ونظامياً، تنظيم عمليات الدفع والسحب، مكافحة الاحتيال، والامتثال للأنظمة المالية والتنظيمية المعمول بها في المملكة العربية السعودية. ويعد استخدام أي خدمة مالية داخل المنصة موافقة صريحة ونهائية على جميع أحكام هذه السياسة.

المادة (١): التعريفات

- **المنصة :**منصة LEGAL TECH وجميع خدماتها وأنظمتها المالية والتقنية.
- **المحفظة المالية :**الرصيد الإلكتروني المرتبط بحساب المستخدم داخل المنصة.
- **المستخدم :**أي شخص أو مكتب قانوني أو محامٍ يستخدم الخدمات المالية داخل المنصة.
- **المكتب القانوني :**الجهة القانونية أو المهنية المستفيدة من خدمات المنصة.
- **العميل :**الشخص المستفيد من الخدمات القانونية أو التقنية.
- **السحب :**طلب تحويل الرصيد من المحفظة إلى الحساب البنكي أو الوسيلة المعتمدة.
- **العملية المالية :**أي دفع، أو تحويل، أو استرداد، أو عمولة، أو حركة مالية تتم عبر المنصة.
- **مزود الدفع :**أي جهة مالية أو تقنية أو بوابة دفع مرتبطة بالمنصة.
- **الرصيد المعلق :**أي مبلغ قيد المراجعة أو التحقق أو المعالجة.

المادة (٢): طبيعة دور المنصة المالي

توفر المنصة حلولاً تقنية لإدارة وتشغيل العمليات المالية المرتبطة بالخدمات المقدمة داخل النظام. ولا تعتبر بنكاً، أو جهة إيداع مالية، أو مؤسسة تمويل، أو جهة استثمار. وتخضع بعض الخدمات المالية لسياسات وشروط مزودي الدفع والبنوك والجهات التنظيمية ذات العلاقة. ويقر المستخدم بأن بعض العمليات قد تتطلب تحققاً إضافياً، مراجعة يدوية، أو إجراءات امتثال أو توثيق.

المادة (٣): إنشاء المحافظ المالية

يجوز للمنصة إنشاء محفظة مالية إلكترونية للمستخدم أو المكتب القانوني، وتستخدم المحفظة للأغراض المصرح بها داخل النظام فقط. ولا يجوز بيع المحفظة، نقل ملكيتها، أو استخدامها لصالح أطراف غير مصرح لهم. ويحق للمنصة تعليق المحافظ، مراجعة الأرصدة، تقييد بعض العمليات، وفرض حدود تشغيلية أو تنظيمية.

المادة (٤): المدفوعات والاشتراكات

تتم المدفوعات عبر الوسائل المعتمدة من المنصة أو مزودي الدفع المرتبطين بها. ويوافق المستخدم على الرسوم والأسعار المعلنة، الضرائب المطبقة، رسوم المعالجة أو العمولات، وسياسات التجديد والإلغاء. وجميع المدفوعات تعتبر نهائية بعد إتمام العملية، ما لم تنص سياسة الاسترجاع على خلاف ذلك. ويجوز للمنصة تحديث الأسعار، تعديل الباقات، أو تغيير الرسوم التشغيلية أو الإدارية.

المادة (٥): سياسة السحب والتحويل

يجوز للمستخدم المؤهل تقديم طلبات سحب وفق الشروط المعتمدة، وتخضع طلبات السحب إلى التحقق المالي والأمني، مراجعة العمليات، ومطابقة بيانات الحساب البنكي. قد تستغرق عمليات السحب مدة تشغيلية تختلف بحسب البنك، الدولة، مزود الدفع، وإجراءات الامتثال والمراجعة. ويحق للمنصة رفض أو تأخير أي عملية سحب مشبوهة، طلب مستندات تحقق إضافية، فرض حد أدنى أو أعلى للسحب، أو تعليق السحب مؤقتاً لأسباب أمنية أو تنظيمية.

المادة (٦): العمولات والرسوم

يجوز للمنصة فرض رسوم اشتراك، عمولات تشغيلية، رسوم سحب أو معالجة، ورسوم خدمات إضافية. ويتم تحديد الرسوم وفق الباقات أو السياسات المعلنة داخل النظام. ويقر المستخدم بموافقته على أي رسوم يتم عرضها قبل تنفيذ العملية، وقد يتم خصم الرسوم مباشرة من المحفظة أو الرصيد المتاح.

المادة (٧): التحقق والامتثال المالي

تلتزم المنصة بإجراءات التحقق والامتثال بما يتوافق مع الأنظمة المعمول بها، ويجوز لها طلب بيانات أو مستندات إضافية، التحقق من الهوية أو النشاط، مراجعة العمليات المالية، تعليق العمليات المشبوهة، والإبلاغ عن أي نشاط مخالف للجهات المختصة عند الحاجة النظامية. ويقر المستخدم بالتزامه الكامل بتقديم المعلومات الصحيحة والتعاون مع إجراءات الامتثال.

المادة (٨): مكافحة الاحتيال وغسل الأموال

يحظر استخدام المنصة في أي نشاط احتيالي، مالي غير مشروع، مخالف لأنظمة مكافحة غسل الأموال أو الجرائم المالية، أو متعلق بتمويل غير نظامي أو معاملات مشبوهة. ويحق للمنصة اتخاذ الإجراءات اللازمة بما يشمل تجميد الرصيد، تعليق الحساب، إيقاف العمليات، الإبلاغ للجهات المختصة، والاحتفاظ بالسجلات اللازمة.

المادة (٩): الرصيد المعلق أو المجمد

يجوز للمنصة تعليق أو تجميد بعض الأرصدة مؤقتاً في حالات: الاشتباه بعملية غير نظامية، وجود نزاع مالي، طلب تحقق إضافي، وجود بلاغ احتيال أو مخالفة، متطلبات الامتثال، أو الجهات التنظيمية، أو لحماية

المستخدم، أو المنصة، أو الأطراف الأخرى. ولا يترتب على ذلك أي مسؤولية تعويضية على المنصة متى تم الإجراء بحسن نية أو لأسباب نظامية أو أمنية.

المادة (١٠): عمليات الاسترداد

تخضع عمليات الاسترداد لسياسات المنصة ومزودي الدفع. وقد يتم رفض طلب الاسترداد في حالات: اكتمال الخدمة، مخالفة الشروط، إساءة الاستخدام، أو وجود شبهة احتيال. وقد تستغرق عمليات الاسترداد مدة تشغيلية تختلف بحسب البنك أو مزود الخدمة المالية.

المادة (١١): مسؤولية المستخدم المالية

يتحمل المستخدم كامل المسؤولية عن صحة البيانات البنكية، دقة معلومات الحسابات المالية، التصاريح الضريبية أو النظامية، حماية بيانات الدفع، الأنشطة المنفذة عبر حسابه، وأي التزامات مالية أو ضريبية نظامية مترتبة على استخدامه للمنصة.

المادة (١٢): حدود مسؤولية المنصة

لا تتحمل المنصة مسؤولية أخطاء البنوك أو مزودي الدفع، تأخير التحويلات البنكية، انقطاع الأنظمة المالية الخارجية، الأعطال التقنية الخارجة عن السيطرة، الاستخدام غير المشروع للحسابات، أو الخسائر غير المباشرة أو فقدان الأرباح. ولا تضمن المنصة تنفيذ جميع العمليات دون تأخير أو انقطاع. ومسؤولية المنصة – إن وجدت – لا تتجاوز قيمة العملية محل النزاع أو قيمة الاشتراك المدفوع وفق ما تقرره المنصة والأنظمة المعمول بها.

المادة (١٣): حفظ السجلات المالية

يحق للمنصة الاحتفاظ بالسجلات والبيانات المالية والمحاسبية والعمليات الإلكترونية للمدة اللازمة وفق الأنظمة المالية، المتطلبات الضريبية، متطلبات الامتثال، أغراض الإثبات النظامي، وحماية الحقوق القانونية.

المادة (١٤): إيقاف الخدمات المالية

يجوز للمنصة تعليق، أو إيقاف الخدمات المالية، أو المحافظ، أو السحب عند مخالفة السياسات، وجود أخطار أمنية، الاشتباه بالاحتيال، طلب من جهة مختصة، إساءة استخدام النظام المالي، أو التأخر في الالتزامات المالية.

المادة (١٥): التعديلات

يجوز للمنصة تعديل هذه السياسة أو الرسوم أو الإجراءات التشغيلية في أي وقت، ويعد استمرار المستخدم في استخدام الخدمات المالية موافقة على التعديلات.

المادة (١٦): النظام الواجب التطبيق

تخضع هذه السياسة لأنظمة المملكة العربية السعودية، وتختص المحاكم المختصة داخل المملكة بالنظر في أي نزاع يتعلق بالخدمات المالية أو المحافظ أو عمليات السحب.

المادة (١٧): الإقرار النهائي

يقر المستخدم بأنه قرأ هذه السياسة بعناية، وفهم جميع الالتزامات المالية والتنظيمية، ويوافق على جميع الرسوم والسياسات والإجراءات التشغيلية، ويتحمل كامل المسؤولية عن استخدامه للخدمات المالية داخل المنصة.

📁 **المجموعة الثالثة: سياسة استخدام الذكاء الاصطناعي والتحليلات القانونية**

أولاً: المقدمة

نظرًا لاعتماد منصة LEGAL TECH على تقنيات الذكاء الاصطناعي والتحليل الآلي في بعض الخدمات القانونية والتقنية، فقد تم إعداد هذه السياسة لتوضيح الضوابط النظامية والتنظيمية والتقنية المتعلقة باستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي داخل المنصة. وتهدف السياسة إلى توضيح طبيعة خدمات الذكاء الاصطناعي، تنظيم استخدام الأدوات التحليلية والقانونية الذكية، حماية المستخدمين والمنصة قانونياً، تحديد حدود المسؤولية، وضمان الاستخدام المهني والآمن للتقنيات الذكية. ويعد استخدام أي خدمة تعتمد على الذكاء الاصطناعي داخل المنصة موافقة صريحة على جميع أحكام هذه السياسة.

المادة (١): تعريف خدمات الذكاء الاصطناعي

يقصد بخدمات الذكاء الاصطناعي داخل المنصة جميع الأنظمة، أو الأدوات، أو الخوارزميات، أو التقنيات التي تقوم بصورة آلية أو شبه آلية بأي من الآتي: تحليل النصوص القانونية، تلخيص المستندات والعقود، تحليل القضايا، اقتراح الصياغات القانونية، إنشاء المسودات، اقتراح المذكرات والخطابات، تحليل المخاطر القانونية، تصنيف البيانات أو الوثائق، استخراج المعلومات من المستندات، والمساعدة في إعداد التقارير القانونية أو الإدارية.

المادة (٢): الطبيعة التقنية للخدمة

يقر المستخدم بأن خدمات الذكاء الاصطناعي هي أدوات تقنية مساعدة فقط، لا تمثل رأياً قانونياً نهائياً، لا تعتبر استشارة قانونية معتمدة، ولا تغني عن مراجعة محامٍ مرخص أو مختص. وجميع المخرجات يتم توليدها بصورة آلية اعتماداً على البيانات المدخلة، الخوارزميات التقنية، والسياقات القانونية المتاحة. وقد تتضمن المخرجات أخطاء، معلومات غير مكتملة، نتائج غير دقيقة، أو استنتاجات تحتاج مراجعة بشرية.

المادة (٣): مسؤولية المستخدم عن المخرجات

يتحمل المستخدم كامل المسؤولية عن مراجعة جميع المخرجات، التحقق من صحة المعلومات، اعتماد أو رفض النتائج، استخدام المخرجات بصورة نظامية، تعديل أو تدقيق الصياغات قبل تقديمها رسمياً، ومراجعة الأنظمة واللوائح ذات العلاقة. ولا يجوز الاعتماد على مخرجات الذكاء الاصطناعي بصورة مباشرة دون مراجعة بشرية مهنية مناسبة.

المادة (٤): حدود مسؤولية المنصة

لا تتحمل المنصة أي مسؤولية عن نتائج القضايا، القرارات القانونية، الأخطاء المهنية، أو الأضرار المباشرة أو غير المباشرة الناتجة عن استخدام المخرجات، أو الاعتماد على التحليلات الآلية دون مراجعة بشرية. ولا تضمن المنصة دقة المخرجات بنسبة كاملة، أو توافق النتائج مع جميع الأنظمة والتحديثات النظامية، أو خلو المخرجات من الأخطاء أو النقص. ويتحمل المستخدم وحده مسؤولية استخدام المخرجات أمام الجهات القضائية، أو التنظيمية، أو العملاء، أو أي طرف آخر.

المادة (٥): البيانات المدخلة إلى أدوات الذكاء الاصطناعي

يلتزم المستخدم بعدم إدخال بيانات لا يملك حق معالجتها، معلومات مخالفة للأنظمة، مستندات محظور مشاركتها نظاماً، أو محتوى ضار أو غير مشروع. ويقر المستخدم بأن مسؤوليته قائمة عن جميع البيانات التي يقوم بإدخالها أو رفعها أو معالجتها عبر أدوات الذكاء الاصطناعي. ويجوز للمنصة استخدام البيانات بصورة تقنية لتشغيل الخدمات وتحسين الأداء بما لا يخالف الأنظمة والسياسات المعتمدة.

المادة (٦): سرية المعلومات القانونية

تتعامل المنصة مع البيانات القانونية والمهنية بسرية مناسبة لطبيعة الخدمة، وتلتزم باتخاذ تدابير تقنية وتنظيمية معقولة لحماية البيانات. ومع ذلك، يقر المستخدم بأن أي نظام إلكتروني قد يتعرض لمخاطر تقنية أو أمنية، وأن

حماية البيانات تتطلب أيضاً التزام المستخدم بالإجراءات الأمنية المناسبة. ويتحمل المستخدم مسؤولية حماية حسابه، حماية الأجهزة المستخدمة، عدم مشاركة بيانات الدخول، وإدارة صلاحيات المستخدمين الفرعيين.

المادة (٧): الاستخدامات المحظورة

يحظر استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي في أي من الآتي: انتحال شخصيات أو جهات، إنشاء مستندات مزورة أو مضللة، التحايل على الأنظمة أو الإجراءات القضائية، إنشاء محتوى مخالف للأنظمة السعودية، انتهاك خصوصية الآخرين، معالجة بيانات بصورة غير نظامية، نشر محتوى تشهيري أو احتيالي، إنشاء برمجيات ضارة أو تعليمات اختراق، أو استغلال الخدمة بصورة تؤثر على استقرار النظام.

المادة (٨): التحديثات والتطوير المستمر

يحق للمنصة تطوير نماذج الذكاء الاصطناعي، تعديل الخوارزميات، تحديث المزايا، وإضافة أو إزالة خصائص. وقد تتغير جودة أو طبيعة المخرجات مع التحديثات المستمرة. ولا يحق للمستخدم الاعتراض على التعديلات التقنية اللازمة لتطوير الخدمة.

المادة (٩): التدريب والتحسين التقني

يجوز للمنصة استخدام بيانات، أو مدخلات، أو مخرجات مجردة ،أو غير معرفة الهوية لأغراض تحسين جودة الخدمة، تطوير الأداء، تحليل الأخطاء، وتحسين دقة النماذج. وتلتزم المنصة – قدر الإمكان – بعدم استخدام البيانات بصورة تكشف هوية أصحابها متى كان ذلك مطلوباً نظاماً أو تقنياً. ويجوز للمستخدم طلب تقييد بعض المعالجات متى كان ذلك ممكناً نظاماً وفنيًا.

المادة (١٠): التكاملات الخارجية

قد تعتمد بعض خدمات الذكاء الاصطناعي على مزودي خدمات أو تقنيات خارجية. ويقر المستخدم بأن بعض البيانات قد تتم معالجتها تقنيًا عبر أنظمة أو مزودي خدمات خارجيين وفق الضوابط النظامية. ولا تتحمل المنصة مسؤولية أعطال مزودي الخدمات الخارجيين، انقطاع الخدمات المرتبطة بهم، أو القرارات والسياسات الصادرة عنهم.

المادة (١١): الملكية الفكرية للمخرجات

تخضع مخرجات الذكاء الاصطناعي لطبيعة البيانات المدخلة واستخدامات المستخدم. ولا يجوز استخدام المخرجات بصورة مخالفة للأنظمة، منتهكة لحقوق الغير، أو مضللة أو احتيالية. وتحتفظ المنصة بجميع الحقوق المتعلقة بالخوارزميات والتقنيات والنماذج المستخدمة في توليد المخرجات.

المادة (١٢): الامتثال النظامي والأخلاقي

يلتزم المستخدم باستخدام خدمات الذكاء الاصطناعي بما يتوافق مع الأنظمة السعودية، أخلاقيات المهنة القانونية، متطلبات السرية المهنية، أنظمة حماية البيانات، الأنظمة القضائية والتنظيمية، وضوابط مكافحة الجرائم المعلوماتية.

المادة (١٣): تعليق أو إيقاف الخدمة

يحق للمنصة تعليق أو تقييد أو إيقاف خدمات الذكاء الاصطناعي عند إساءة الاستخدام، مخالفة السياسات، إدخال محتوى مخالف، استغلال الخدمة بصورة ضارة، وجود أخطار أمنية، أو تنظيمية، أو الاشتباه بسلوك احتيالي، أو غير مشروع.

المادة (١٤): حدود الضمان

تقدم خدمات الذكاء الاصطناعي "كما هي" و"حسب التوفر"، ولا تقدم المنصة أي ضمانات صريحة أو ضمنية بشأن دقة النتائج، استمرارية الخدمة دون انقطاع، توافق المخرجات مع جميع الحالات القانونية، أو تحقيق نتائج قانونية معينة.

المادة (١٥): النظام الواجب التطبيق

تخضع هذه السياسة لأنظمة المملكة العربية السعودية، وتفسر وفقًا لها. وتختص المحاكم المختصة داخل المملكة العربية السعودية بالنظر في أي نزاع يتعلق بهذه السياسة أو استخدام خدمات الذكاء الاصطناعي داخل المنصة.

المادة (١٦): الإقرار النهائي

يقر المستخدم بأنه قرأ هذه السياسة بعناية، وفهم طبيعة خدمات الذكاء الاصطناعي، ويدرك أن المخرجات ذات طبيعة مساعدة وليست استشارة قانونية نهائية، ويتحمل كامل المسؤولية عن استخدامه واعتماده للمخرجات.

📁 **المجموعة الرابعة: اتفاقية استخدام المكاتب القانونية والمحامين**

أولاً: المقدمة

تنظم هذه الاتفاقية العلاقة بين منصة LEGAL TECH وبين المكاتب القانونية والمحامين والمستشارين القانونيين والجهات المهنية التي تستخدم المنصة لتقديم الخدمات القانونية أو إدارة أعمالها أو التواصل مع العملاء أو إدارة القضايا والمستندات والخدمات المرتبطة بها. وتعتبر هذه الاتفاقية ملزمة قانوناً لكل مكتب قانوني أو محامٍ أو جهة مهنية تقوم بإنشاء حساب أو استخدام أي من خدمات المنصة. ويعد استخدام المنصة موافقة نهائية وصريحة على جميع البنود الواردة في هذه الاتفاقية والسياسات المرتبطة بها.

المادة (١): التعريفات

- **المنصة :**منصة LEGAL TECH بجميع خدماتها وأنظمتها وتطبيقاتها.
- **المكتب القانوني :**أي مكتب محاماة أو منشأة قانونية أو شركة مهنية تستخدم المنصة.
- **المحامي :**أي شخص مرخص له نظامًا بممارسة المهنة أو تقديم الخدمات القانونية.
- **العميل :**أي مستخدم يستفيد من خدمات المكتب عبر المنصة.
- **الحساب المهني :**الحساب الخاص بالمكتب أو المحامي داخل المنصة.
- **الخدمات القانونية :**الاستشارات، العقود، القضايا، المذكرات، التمثيل القانوني، الخطابات، أو أي خدمات قانونية أخرى.
- **المحفظة المالية :**الرصيد أو العمليات المالية المرتبطة بالحساب.
- **البيانات المهنية :**جميع البيانات والمستندات والمعلومات المتعلقة بالقضايا والعملاء والخدمات القانونية.
- **المحتوى القانوني :**أي مستندات، أو مذكرات أو ملفات أو مراسلات أو بيانات يتم تداولها عبر المنصة.

المادة (٢): طبيعة دور المنصة

تعد المنصة مزوداً تقنياً للخدمات الرقمية ولا تعتبر مكتب محاماة أو جهة تمثيل قضائي. ولا تتحمل المنصة مسؤولية صحة الأعمال القانونية، جودة الاستشارات، نتائج القضايا، التزامات المحامين المهنية، أو التمثيل

النظامي أمام الجهات القضائية. ويتحمل المكتب أو المحامي كامل المسؤولية المهنية والنظامية عن جميع الخدمات المقدمة للعملاء. ولا تعد المنصة طرفاً في العلاقة التعاقدية أو المهنية بين المكتب والعميل.

المادة (٣): متطلبات التسجيل والترخيص

يقر المكتب أو المحامي بامتلاكه التراخيص والتصاريح النظامية اللازمة، صحة جميع البيانات والمستندات المقدمة، تحديث البيانات عند تغيرها، عدم استخدام بيانات أو تراخيص مضللة أو منتهية، والالتزام بجميع الأنظمة المهنية والتنظيمية داخل المملكة العربية السعودية. ويحق للمنصة طلب مستندات تحقق إضافية، تعليق الحساب لحين التحقق، أو رفض أو إلغاء أي حساب مخالف.

المادة (٤): مسؤوليات المكتب والمحامي

يلتزم المكتب أو المحامي بتقديم الخدمات القانونية بصورة مهنية ونظامية، المحافظة على سرية بيانات العملاء، الالتزام بأخلاقيات المهنة، عدم إساءة استخدام المنصة، عدم رفع مستندات مزورة أو مخالفة، مراجعة جميع المخرجات القانونية قبل اعتمادها، استخدام الحساب للأغراض المهنية المشروعة فقط، عدم تمكين أطراف غير مصرح لهم من الوصول للحساب، الامتثال لجميع الأنظمة القضائية والتنظيمية، وتحمل المسؤولية الكاملة عن موظفيه ومستخدميه الفرعيين.

المادة (٥): القضايا والاستشارات والعقود

يتحمل المكتب أو المحامي وحده مسؤولية قبول أو رفض القضايا، محتوى الاستشارات، صياغة العقود، متابعة الجلسات، التمثيل القضائي، والمستندات المقدمة. ولا تضمن المنصة نجاح القضايا، صحة النتائج القانونية، نتائج الأحكام، أو دقة المستندات المرفوعة من المستخدمين. وجميع الأعمال القانونية تتم تحت إشراف ومسؤولية المكتب أو المحامي وحده.

المادة (٦): استخدام الذكاء الاصطناعي

قد توفر المنصة أدوات ذكاء اصطناعي للمساعدة في التحليل القانوني، تلخيص المستندات، اقتراح الصياغات، إعداد المسودات، وتحليل العقود والقضايا. ويقر المكتب والمحامي بأن المخرجات ذات طبيعة تقنية مساعدة، لا تعتبر استشارة قانونية نهائية، وقد تحتوي على أخطاء أو نتائج غير مكتملة. ويتحمل المكتب أو المحامي كامل المسؤولية عن مراجعة المخرجات، اعتمادها، استخدامها، وأي نتائج مترتبة عليها. وتخلي المنصة مسؤوليتها عن أي ضرر أو مطالبة ناتجة عن الاعتماد على مخرجات الذكاء الاصطناعي.

المادة (٧): سرية القضايا والبيانات

يلتزم المكتب والمحامي بالمحافظة على سرية القضايا، الأحكام، العقود، المراسلات، بيانات العملاء، والمستندات القانونية. ويحظر مشاركة أو إفشاء أي بيانات دون سند نظامي أو موافقة لازمة. ويتحمل المكتب المسؤولية الكاملة عن أي إفشاء أو تسريب ناتج عن إهمال المستخدمين، مشاركة الحسابات، ضعف الإجراءات الداخلية، أو إساءة استخدام الصلاحيات.

المادة (٨): المحافظ المالية والعمولات

يجوز للمنصة تشغيل محافظ مالية أو أنظمة مدفوعات إلكترونية. ويوافق المكتب أو المحامي على الرسوم والعمولات المعتمدة، إجراءات التحقق المالي، سياسات السحب والتحويل، وإجراءات مكافحة الاحتيال وغسل الأموال. ويحق للمنصة تعليق أي عملية مشبوهة، تجميد الأرصدة مؤقتاً، طلب مستندات تحقق إضافية، وتأخير عمليات السحب عند الحاجة النظامية أو الأمنية. ويتحمل المكتب مسؤولية البيانات البنكية، الضرائب والزكاة والرسوم النظامية، وأي التزامات مالية نظامية.

المادة (٩): الحسابات الفرعية والصلاحيات

يجوز للمكتب إنشاء حسابات فرعية للموظفين أو المحامين أو الإداريين وفق حدود الباقة. ويتحمل المكتب كامل المسؤولية عن إدارة الصلاحيات، أنشطة الحسابات الفرعية، إساءة الاستخدام، وحماية بيانات الدخول. ويحق للمنصة تقييد بعض الصلاحيات وفق نوع الاشتراك أو السياسات الأمنية.

المادة (١٠): الاستخدام المقبول

يحظر على المكتب أو المحامي استخدام المنصة بصورة مخالفة للأنظمة، رفع أو تداول بيانات غير مشروعة، انتحال صفة جهة أو محامٍ آخر، إساءة استخدام بيانات العملاء، استخدام المنصة في الاحتيال أو غسل الأموال، محاولة اختراق أو تعطيل النظام، تجاوز القيود الفنية أو الأمنية، مشاركة الحسابات بصورة غير مصرح بها، أو استخدام المنصة للإضرار بالمستخدمين أو المنافسين.

المادة (١١): الملكية الفكرية

جميع حقوق الملكية الفكرية الخاصة بالمنصة محفوظة للجهة المالكة. لا يحق للمكتب أو المحامي نسخ النظام، إعادة بيعه، محاولة استخراج الكود البرمجي، أو تطوير خدمات منافسة اعتماداً على النظام. ويحتفظ المكتب بملكية المحتوى الذي يرفعه، مع منح المنصة حقاً تقنياً محدوداً لتشغيل الخدمات.

المادة (١٢): التوفر الفني والدعم

تسعى المنصة لتوفير الخدمة بأعلى مستوى ممكن من الاستقرار، لكنها لا تضمن التشغيل دون انقطاع دائم؛ حيث قد يتم إجراء صيانة دورية، تحديث الأنظمة، أو إيقاف بعض الخدمات مؤقتاً. وتقدم خدمات الدعم الفني وفق السياسات والباقات المعتمدة.

المادة (١٣): حدود المسؤولية

لا تتحمل المنصة أي مسؤولية عن النزاعات بين المكتب والعملاء، أخطاء المحامين المهنية، فقدان القضايا أو المدد النظامية، القرارات القانونية المتخذة عبر المنصة، الأضرار غير المباشرة، وفقدان الأرباح أو السمعة. ومسؤولية المنصة – إن وجدت – لا تتجاوز قيمة الاشتراك المدفوع عن آخر مدة اشتراك فعالة.

المادة (١٤): الإيقاف وإنهاء الحساب

يحق للمنصة تعليق أو إلغاء الحسابات عند مخالفة الأنظمة أو الاتفاقيات، إساءة استخدام المنصة، تقديم بيانات غير صحيحة، ممارسة أنشطة مشبوهة أو احتيالية، الإضرار بأمن النظام أو المستخدمين، أو التأخر في سداد المستحقات. ويحق للمنصة اتخاذ الإجراءات التقنية أو النظامية اللازمة دون تحمل أي مسؤولية تعويضية.

المادة (١٥): الامتثال النظامي

يلتزم المكتب أو المحامي بالامتثال لجميع الأنظمة السعودية ذات العلاقة، بما في ذلك: الأنظمة المهنية، أنظمة المحاماة، أنظمة حماية البيانات، أنظمة الجرائم المعلوماتية، الأنظمة المالية والتنظيمية، وأنظمة مكافحة الاحتيال وغسل الأموال. ويتحمل المكتب وحده مسؤولية أي مخالفة نظامية تنشأ عن استخدامه للمنصة.

المادة (١ :(6القوة القاهرة

لا تتحمل المنصة أي مسؤولية عن أي تعطل أو تأخير أو خسائر ناتجة عن ظروف خارجة عن الإرادة، ومنها: الأعطال التقنية الكبرى، الكوارث الطبيعية، الهجمات السيبرانية، انقطاع الاتصالات، القرارات الحكومية، والظروف الطارئة.

المادة (١٧): النظام الواجب التطبيق والاختصاص القضائي

تخضع هذه الاتفاقية لأنظمة المملكة العربية السعودية. وتختص المحاكم المختصة داخل المملكة العربية السعودية حصريًا بالنظر في أي نزاع يتعلق بهذه الاتفاقية أو استخدام المنصة.

المادة (١٨): الإقرار النهائي

يقر المكتب أو المحامي بأنه قرأ هذه الاتفاقية بعناية، وفهم جميع أحكامها، ووافق عليها بصورة كاملة ونهائية وملزمة، ويتحمل كامل المسؤولية المهنية والنظامية عن استخدامه للمنصة وخدماته المقدمة عبرها.

📂 المجموعة الخامسة: اتفاقية ترخيص استخدام النظام(SaaS License Agreement)

أولاً: المقدمة

تشكل هذه الاتفاقية عقدًا قانونيًا ملزمًا بين منصةLEGAL TECH ، بصفتها المالكة والمشغلة للنظام والتقنيات والخدمات المرتبطة به، وبين المستخدم أو المكتب القانوني أو الجهة المستفيدة من خدمات المنصة. وتنظم هذه الاتفاقية شروط منح حق استخدام النظام والخدمات التقنية المرتبطة به وفق نموذج البرمجيات كخدمة (Software as a Service – SaaS)، وذلك دون نقل ملكية النظام أو أي من مكوناته الفكرية أو التقنية للمستخدم. ويعد استخدام النظام، أو إنشاء حساب ،أو تفعيل اشتراك ،أو الوصول إلى أي جزء من خدمات المنصة موافقة صريحة ونهائية وملزمة على جميع أحكام هذه الاتفاقية.

المادة (١): التعريفات

- **المنصة :**منصة LEGAL TECH وجميع أنظمتها وخدماتها ومواقعها وتطبيقاتها وقواعد بياناتها وواجهاتها البرمجية.
- **الشركة :**الجهة المالكة والمشغلة للمنصة.
- **النظام :**البرمجيات والحلول والأنظمة الإلكترونية المقدمة عبر المنصة.
- **الترخيص :**حق استخدام محدود وغير حصري وغير قابل للنقل أو البيع يمنح للمستخدم وفق هذه الاتفاقية.
- **المستخدم :**أي شخص طبيعي أو اعتباري يستخدم النظام.
- **المكتب القانوني :**أي منشأة قانونية أو مكتب محاماة يستخدم النظام.
- **الاشتراك :**الباقة أو المدة التعاقدية التي تسمح باستخدام خدمات النظام.
- **البيانات :**جميع البيانات والمحتويات والملفات المدخلة أو المرفوعة أو المعالجة عبر النظام.
- **الخدمات السحابية :**الخدمات التقنية الاستضافة عبر الإنترنت والبنية التحتية المرتبطة بها.
- **واجهات API:** الواجهات البرمجية التي تتيح التكامل مع أنظمة خارجية.
- **الملكية الفكرية :**جميع الحقوق المتعلقة بالكود البرمجي والتصميمات والخوارزميات، وقواعد البيانات والعلامات التجارية والمحتوى.

المادة (٢): طبيعة الترخيص

تمنح المنصة المستخدم ترخيصًا محدودًا وغير حصري وغير قابل للتحويل أو البيع أو التأجير لاستخدام النظام خلال مدة الاشتراك الفعالة فقط. ولا يترتب على هذه الاتفاقية نقل ملكية النظام، بيع البرمجيات، منح أي حق في الكود المصدري، أو منح أي حقوق ملكية فكرية للمستخدم. ويقتصر الترخيص على الاستخدام الداخلي المشروع للخدمات وفق الباقة المفعلة. ويجوز للمنصة تقييد أو تعديل أو إيقاف بعض الخصائص أو الخدمات وفق الباقة أو السياسات التشغيلية.

المادة (٣): حدود الاستخدام المسموح

يحق للمستخدم خلال مدة الترخيص: استخدام النظام للأغراض القانونية أو التشغيلية المشروعة، إدارة القضايا والعملاء والمستندات ضمن حدود الباقة، استخدام الخصائص المفعلة داخل الاشتراك، الاستفادة من واجهات التكامل المصرح بها، واستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي المسموح بها داخل النظام، وذلك كله وفق الأنظمة السعودية وهذه الاتفاقية وسياسات المنصة.

المادة (٤): القيود والمحظورات

يحظر على المستخدم بصورة مباشرة أو غير مباشرة القيام بأي مما يلي: نسخ النظام أو إعادة إنتاجه أو استنساخه، بيع أو إعادة ترخيص أو إعادة توزيع النظام، تأجير أو استضافة النظام لطرف ثالث دون موافقة خطية، محاولة استخراج أو الوصول للكود المصدري، إجراء هندسة عكسية أو تفكيك أو تحليل النظام، تجاوز القيود الفنية أو الأمنية، محاولة اختراق النظام أو الخوادم أو قواعد البيانات، إجراء اختبارات اختراق دون تصريح خطي، استخدام أدوات آلية تؤثر على استقرار النظام، إساءة استخدام واجهاتAPI ، تجاوز حدود الاستخدام أو الحصص المقررة، مشاركة الحسابات بصورة غير مصرح بها، إنشاء خدمات منافسة اعتمادًا على النظام أو مكوناته، إزالة حقوق الملكية الفكرية أو الشعارات أو الإشعارات القانونية، أو استخدام النظام في أنشطة مخالفة للأنظمة السعودية. ويعد أي إخلال بذلك انتهاكًا جوهريًا يخول المنصة اتخاذ الإجراءات النظامية والتقنية اللازمة.

المادة (٥): الملكية الفكرية

جميع حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالنظام مملوكة حصريًا للمنصة أو للجهات المرخصة لها، ويشمل ذلك على سبيل المثال لا الحصر: الكود البرمجي، قواعد البيانات، التصاميم، البنية التقنية، الخوارزميات، نماذج الذكاء الاصطناعي، الشعارات والعلامات التجارية، واجهات المستخدم، التقارير الفنية، واجهاتAPI ، والوثائق الفنية والتشغيلية. ولا يكتسب المستخدم أي حق ملكية نتيجة استخدامه للنظام، وجميع الحقوق غير الممنوحة صراحة للمستخدم تعتبر محفوظة للمنصة.

المادة (٦): البيانات والمحتوى

يحتفظ المستخدم بملكية البيانات والمحتويات التي يقوم بإدخالها أو رفعها للنظام، ويمنح المستخدم المنصة ترخيصًا تقنيًا محدودًا لمعالجة البيانات وتشغيل الخدمات وتحسين الأداء والنسخ الاحتياطي والحماية الأمنية. ويتحمل المستخدم كامل المسؤولية عن صحة البيانات، نظامية المحتوى، سلامة المستندات، والحصول على التصاريح والموافقات اللازمة. ويُحظر رفع أي محتوى غير مشروع، مزور، مخالف للأنظمة، ضار تقنياً، أو منتهك للخصوصية أو الملكية الفكرية.

المادة (٧): الباقات والاشتراكات

تخضع الخدمات للباقات والأسعار المعتمدة من المنصة. ويجوز للمنصة تعديل الباقات، تعديل الرسوم، إضافة أو إلغاء خصائص، وتحديث حدود الاستخدام. ولا تعتبر الرسوم المدفوعة قابلة للاسترداد إلا وفق سياسة الاسترجاع المعتمدة. ويلتزم المستخدم بسداد جميع الرسوم والضرائب والالتزامات المالية المستحقة، ويحق للمنصة تعليق أو تقييد الخدمات عند التأخر بالسداد.

المادة (٨): الخدمات السحابية والاستضافة

تعمل المنصة وفق نموذج الخدمات السحابية والاستضافة الإلكترونية، ويجوز لها الاستعانة بمزودي خدمات وتقنيات واستضافة داخل المملكة أو خارجها وفق الضوابط النظامية. ويقر المستخدم بأن الخدمة قد تتأثر أحيانًا بأعمال الصيانة، التحديثات، الأعطال التقنية، انقطاع الاتصالات، الهجمات السيبرانية، أو الظروف الخارجة عن السيطرة؛ ولا تضمن المنصة التشغيل دون انقطاع دائم.

المادة (٩): الذكاء الاصطناعي

قد تتضمن المنصة خدمات أو أدوات تعتمد على الذكاء الاصطناعي، وتعد جميع المخرجات ذات طبيعة تقنية مساعدة، لا تمثل رأيًا قانونيًا نهائيًا، ولا تغني عن مراجعة محامٍ مرخص. ويتحمل المستخدم كامل المسؤولية عن مراجعة المخرجات، اعتمادها، واستخدامها النظامي. ولا تتحمل المنصة أي مسؤولية عن قرارات اتخذت بناءً على المخرجات، خسائر أو أضرار ناتجة عن الاعتماد عليها، أو أي أخطاء أو نتائج غير مكتملة.

المادة (١٠): أمن المعلومات

تتخذ المنصة تدابير تقنية وتنظيمية معقولة لحماية النظام والبيانات، بما يشمل إدارة الصلاحيات، التشفير، المراقبة الأمنية، النسخ الاحتياطي، والحماية من الاختراقات. ومع ذلك، لا يمكن ضمان الحماية المطلقة لأي نظام إلكتروني. ويتحمل المستخدم مسؤولية حماية حسابه، سرية كلمات المرور، وحماية أجهزته وشبكاته الداخلية.

المادة (١١): واجهات API والتكاملات

يجوز للمنصة توفير واجهات API أو تكاملات خارجية. ويلتزم المستخدم بعدم إساءة استخدام الواجهات، تجاوز الحدود الفنية، مشاركة مفاتيحAPI ، أو تنفيذ عمليات غير مصرح بها. ويجوز للمنصة تقييد الواجهات، مراقبة الاستخدام، وإيقاف أي تكامل مخالف. ويتحمل المستخدم كامل المسؤولية عن الأنظمة الخارجية المرتبطة بحسابه.

المادة (١٢): السرية

يلتزم المستخدم بالحفاظ على سرية المعلومات التقنية، البنية التشغيلية، البيانات غير العامة، الوثائق الفنية، والمعلومات التجارية الخاصة بالمنصة؛ ولا يجوز الإفصاح عنها أو استغلالها دون موافقة خطية مسبقة.

المادة (١٣): حدود المسؤولية

تقدم الخدمات "كما هي" و"حسب التوفر"، ولا تقدم المنصة أي ضمانات صريحة أو ضمنية بشأن خلو الخدمة من الأخطاء، توافق الخدمة مع جميع المتطلبات، عدم الانقطاع، أو تحقيق نتائج معينة. ولا تتحمل المنصة المسؤولية عن فقدان البيانات، توقف الأعمال، الأضرار غير المباشرة، خسائر الأرباح، أخطاء المستخدمين، إساءة الاستخدام، أو أعطال مزودي الخدمة الخارجيين. ولا تتجاوز مسؤولية المنصة – في جميع الأحوال – قيمة الاشتراك المدفوع عن آخر فترة اشتراك فعالة.

المادة (١٤): الإيقاف وإنهاء الترخيص

يجوز للمنصة تعليق أو إنهاء الترخيص فورًا دون إشعار مسبق عند مخالفة الاتفاقية، إساءة استخدام النظام، محاولة الاختراق أو العبث، انتهاك الأنظمة السعودية، التأخر في السداد، أو الإضرار باستقرار النظام أو سمعته. وعند إنهاء الترخيص: يوقف حق الاستخدام فورًا، يجوز تقييد الوصول للبيانات وفق السياسات النظامية والتشغيلية، ولا يترتب على الإنهاء أي تعويض للمستخدم.

المادة (١٥): التحديثات والتعديلات

يجوز للمنصة تحديث النظام، تعديل الخصائص، تغيير البنية الفنية، تحديث الاتفاقية، وإضافة خدمات أو إزالة بعضها. ويعد استمرار المستخدم في استخدام النظام موافقة على تلك التعديلات.

المادة (١٦): الامتثال النظامي

يلتزم المستخدم باستخدام النظام بما يتوافق مع أنظمة المملكة العربية السعودية، أنظمة حماية البيانات، أنظمة الجرائم المعلوماتية، أنظمة الملكية الفكرية، والأنظمة المهنية والتنظيمية ذات العلاقة. ويتحمل المستخدم وحده مسؤولية أي مخالفة نظامية ناتجة عن استخدامه.

المادة (١٧): القوة القاهرة

لا تتحمل المنصة المسؤولية عن أي إخفاق أو تأخير أو تعطل ناتج عن ظروف خارجة عن الإرادة، ومنها: الكوارث الطبيعية، انقطاع الإنترنت أو الكهرباء، الهجمات السيبرانية، القرارات الحكومية، الأعطال الكبرى، والظروف الطارئة.

المادة (١٨): النظام الواجب التطبيق والاختصاص القضائي

تخضع هذه الاتفاقية لأنظمة المملكة العربية السعودية. وتختص المحاكم المختصة داخل المملكة العربية السعودية حصريًا بالنظر في أي نزاع ينشأ عن هذه الاتفاقية أو استخدام النظام.

المادة (١٩): الإقرار النهائي

يقر المستخدم بأنه قرأ هذه الاتفاقية بعناية، وفهم جميع أحكامها، ووافق عليها موافقة كاملة ونهائية وملزمة قانونًا، ويدرك أن الترخيص هو حق استخدام محدود وليس بيعًا للنظام أو نقلًا لملكيته.

📁 **المجموعة السادسة: سياسة الخصوصية وحماية البيانات**

أولاً: المقدمة

تحرص منصة LEGAL TECH على حماية خصوصية مستخدميها وبياناتهم الشخصية والمهنية والقانونية، وتدرك أن طبيعة الخدمات المقدمة عبر المنصة قد تتضمن معالجة بيانات حساسة، مستندات قانونية، ملفات قضايا، محادثات، معلومات مالية، بيانات هوية، وبيانات مرتبطة بالمكاتب القانونية والعملاء والمحامين.
وتوضح هذه السياسة كيفية جمع واستخدام ومعالجة وتخزين وحماية ومشاركة البيانات عند استخدام المنصة أو أي من خدماتها، أو تطبيقاتها، أو أنظمتها، أو واجهاتها البرمجية. ويعد استخدام المستخدم للمنصة موافقة منه على هذه السياسة، وذلك بما لا يخالف الأنظمة المعمول بها في المملكة العربية السعودية.

المادة (١): نطاق السياسة

تسري هذه السياسة على جميع مستخدمي المنصة، ويشمل ذلك على سبيل المثال لا الحصر: العملاء والأفراد، المكاتب القانونية، المحامين والمستشارين القانونيين، موظفي المكاتب القانونية، الجهات التجارية أو الاعتبارية، المستخدمين الإداريين، مستخدمي التطبيقات وواجهاتAPI ، وأي طرف يستفيد من خدمات LEGAL TECH بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

المادة (٢): الأساس النظامي لمعالجة البيانات

تقوم المنصة بمعالجة البيانات وفق الأنظمة المعمول بها في المملكة العربية السعودية، بما في ذلك نظام حماية البيانات الشخصية السعودي (PDPL) ولوائحه التنفيذية، وأي أنظمة أو لوائح أو قرارات ذات صلة بحماية البيانات، المعاملات الإلكترونية، الجرائم المعلوماتية، التجارة الإلكترونية، والامتثال المالي. وتتم معالجة البيانات بناءً على واحد أو أكثر من الأسس الآتية: موافقة صاحب البيانات، تنفيذ علاقة تعاقدية أو خدمة مطلوبة، الامتثال لالتزام نظامي أو قضائي أو تنظيمي، حماية المصالح المشروعة للمنصة أو المستخدمين، حماية الحقوق أو المطالبات القانونية، ومنع الاحتيال أو إساءة الاستخدام أو المخاطر الأمنية.

المادة (٣): البيانات التي قد تجمعها المنصة

يجوز للمنصة جمع ومعالجة أنواع مختلفة من البيانات، ومنها:

- **أولاً: بيانات الهوية والتسجيل :**الاسم الكامل، رقم الهوية الوطنية أو الإقامة أو السجل التجاري، تاريخ الميلاد والجنسية عند الحاجة، بيانات الترخيص المهني للمحامي أو المكتب، وبيانات التحقق من الهوية.
- **ثانياً: بيانات التواصل :**رقم الجوال، البريد الإلكتروني، العنوان الوطني أو عنوان المراسلة، ووسائل التواصل المرتبطة بالحساب.
- **ثالثاً: بيانات الحساب والاستخدام :**اسم المستخدم، كلمة المرور المشفرة، نوع المستخدم، الصلاحيات، سجل الدخول والخروج، عنوانIP ، نوع الجهاز والمتصفح، وسجل النشاط داخل المنصة.
- **رابعاً: البيانات القانونية والمهنية :**بيانات القضايا، بيانات الجلسات، الأحكام، الاستشارات، العقود، الخطابات، المذكرات، المستندات القضائية، بيانات الخصوم أو الأطراف المرتبطة بالقضايا، والملاحظات القانونية والمرفقات.
- **خامساً: البيانات المالية :**بيانات المدفوعات، الفواتير، المحافظ الإلكترونية، طلبات السحب، العمولات، سجلات العمليات المالية، وبيانات التحقق المالي عند الحاجة.
- **سادساً: بيانات المحادثات والتواصل :**الرسائل بين المستخدمين، رسائل الدعم الفني، إشعارات النظام، محادثات العملاء والمكاتب، وأي مراسلات تتم عبر المنصة.
- **سابعاً: بيانات الذكاء الاصطناعي :**النصوص المدخلة في أدوات الذكاء الاصطناعي، الملفات أو السياقات القانونية المستخدمة للتحليل، المخرجات القانونية أو التقنية الناتجة، وبيانات تقييم وتحسين جودة المخرجات.

المادة (٤): أغراض استخدام البيانات

تستخدم المنصة البيانات للأغراض الآتية: إنشاء الحسابات وإدارتها، التحقق من هوية المستخدمين، تقديم الخدمات القانونية الرقمية، تمكين المكاتب من إدارة القضايا والعملاء، تمكين العملاء من حجز الاستشارات ومتابعة الطلبات، معالجة المدفوعات والمحافظ والسحب، إرسال الإشعارات والتنبيهات، تحسين تجربة المستخدم، تشغيل أدوات الذكاء الاصطناعي، تطوير وتحسين المنصة، منع الاحتيال والاختراق وإساءة الاستخدام، الامتثال للأنظمة والطلبات القضائية والتنظيمية، إعداد التقارير التشغيلية والإحصائية، حماية حقوق المنصة والمستخدمين، وحفظ السجلات اللازمة للإثبات القانوني والتشغيلي.

المادة (٥): البيانات القانونية الحساسة

نظرًا لطبيعة المنصة القانونية، قد تحتوي البيانات على معلومات حساسة أو سرية تتعلق بقضايا أو نزاعات أو مستندات قضائية أو بيانات أطراف أو أحكام أو مراسلات قانونية. وتتعامل المنصة مع هذه البيانات باعتبارها بيانات ذات طبيعة خاصة، وتلتزم باتخاذ تدابير مناسبة لحمايتها من الوصول غير المصرح به أو الإفصاح غير المشروع. ومع ذلك، يقر المستخدم بأن مسؤوليته قائمة في عدم رفع أي مستند أو بيانات لا يملك حق استخدامها أو مشاركتها أو معالجتها عبر المنصة.

المادة (٦): مشاركة البيانات مع أطراف أخرى

لا تقوم المنصة ببيع بيانات المستخدمين الشخصية. ويجوز مشاركة البيانات، في حدود الحاجة، مع الجهات الآتية: مزودي خدمات الاستضافة والبنية التحتية، مزودي خدمات الرسائل والإشعارات، مزودي خدمات الدفع الإلكتروني، مزودي خدمات التحقق من الهوية، مزودي خدمات الدعم الفني، الجهات الحكومية أو القضائية أو التنظيمية عند وجود طلب نظامي، المكاتب القانونية أو المحامين المرتبطين بالعميل داخل المنصة، والأطراف

اللازمة لتنفيذ الخدمة المطلوبة من المستخدم. وتلتزم المنصة، قدر الإمكان، بأن تكون مشاركة البيانات بالقدر اللازم لتحقيق الغرض المحدد فقط.

المادة (٧): مسؤولية المكاتب والمحامين تجاه بيانات العملاء

يلتزم كل مكتب قانوني أو محامٍ يستخدم المنصة بما يلي: استخدام بيانات العملاء فقط للأغراض القانونية المشروعة، عدم إفشاء بيانات العملاء لأي طرف غير مصرح له، الالتزام بسرية القضايا والمستندات والمحادثات، عدم تحميل أو معالجة بيانات مخالفة للأنظمة، الحصول على الموافقات اللازمة من العملاء متى تطلب الأمر، إخطار المنصة فورًا عند الاشتباه بأي اختراق أو إفشاء غير مصرح به، وتحمل المسؤولية المهنية والنظامية عن استخدامه للبيانات داخل حسابه.

المادة (٨): أمن المعلومات

تتخذ المنصة تدابير تقنية وتنظيمية مناسبة لحماية البيانات، ويشمل ذلك بحسب الإمكان: تشفير كلمات المرور، التحكم في الصلاحيات، سجلات الدخول والنشاط، النسخ الاحتياطي، عزل بيانات المكاتب والعملاء، مراقبة محاولات الدخول غير الطبيعية، حماية الخوادم وقواعد البيانات، مراجعة الثغرات الأمنية عند الحاجة، تقييد الوصول الداخلي للبيانات، واستخدام بروتوكولات اتصال آمنة. ومع ذلك، يقر المستخدم بأن أي نظام إلكتروني لا يمكن ضمان حمايته بصورة مطلقة من جميع المخاطر التقنية أو السيبرانية.

المادة (٩): الاحتفاظ بالبيانات

تحتفظ المنصة بالبيانات طالما كان ذلك لازمًا لتحقيق الأغراض التي جُمعت من أجلها، أو للوفاء بالتزامات نظامية أو تعاقدية أو محاسبية أو قضائية أو أمنية. ويجوز للمنصة الاحتفاظ ببعض السجلات بعد إغلاق الحساب أو انتهاء العلاقة، متى كان ذلك لازمًا من أجل: الامتثال للأنظمة، إثبات التعاملات، حل النزاعات، منع الاحتيال، حفظ السجلات المالية، حماية الحقوق القانونية، والالتزام بأي مدة نظامية مقررة.

المادة (١٠): حقوق صاحب البيانات

وفقًا للأنظمة المعمول بها، يجوز لصاحب البيانات ممارسة الحقوق النظامية المتعلقة ببياناته، والتي قد تشمل: الحق في العلم بأغراض معالجة بياناته، الحق في الوصول إلى بياناته الشخصية، الحق في طلب تصحيح أو تحديث البيانات غير الدقيقة، الحق في طلب حذف البيانات متى كان ذلك ممكنًا نظامًا، الحق في سحب الموافقة في الحالات التي تكون المعالجة قائمة على الموافقة، الحق في طلب نسخة من البيانات متى كان ذلك متاحًا، والحق في تقديم شكوى للجهة المختصة وفق الإجراءات النظامية. وتحتفظ المنصة بحق رفض أو تقييد أي طلب إذا كان تنفيذه يتعارض مع التزام نظامي أو حق قانوني أو مصلحة مشروعة أو سجلات لازمة للإثبات.

المادة (١١): ملفات تعريف الارتباط والتقنيات المشابهة

يجوز للمنصة استخدام ملفات تعريف الارتباط أو التقنيات المشابهة لأغراض: تحسين تجربة الاستخدام، حفظ تفضيلات المستخدم، تعزيز الأمان، تحليل الأداء، قياس جودة الخدمات، وإدارة الجلسات وتسجيل الدخول. ويستطيع المستخدم التحكم في إعدادات المتصفح الخاصة بملفات تعريف الارتباط، مع العلم أن تعطيلها قد يؤثر على بعض وظائف المنصة.

المادة (١٢): نقل البيانات خارج المملكة

قد تتم معالجة أو استضافة أو تخزين بعض البيانات لدى مزودي خدمات داخل المملكة أو خارجها، وذلك وفق الضوابط النظامية المعمول بها في المملكة العربية السعودية وبما يحقق حماية مناسبة للبيانات. وتلتزم المنصة باتخاذ ما يلزم من تدابير تعاقدية أو تقنية أو تنظيمية عند نقل أو معالجة البيانات خارج المملكة، متى تطلب النظام ذلك.

المادة (١٣): بيانـات الأطفال والقصر

لا تستهدف المنصة الأطفال أو القصر بصورة مباشرة. وفي حال استخدام ولي الأمر أو الممثل النظامي للمنصة نيابة عن قاصر أو لمصلحة قاصر، فإنه يقر بتحمله كامل المسؤولية النظامية عن صحة الاستخدام والبيانات المقدمة. ويحق للمنصة حذف أو تقييد أي حساب يثبت أنه أنشئ من قاصر دون موافقة نظامية معتبرة.

المادة (١٤): حوادث اختراق البيانات

في حال وقوع حادث أمني يؤثر على البيانات الشخصية، تتخذ المنصة الإجراءات المناسبة وفق طبيعة الحادث وحجمه وأثره، وقد يشمل ذلك: التحقيق الفني في الحادث، الحد من أثر الحادث، اتخاذ الإجراءات التصحيحية، إشعار الجهات المختصة متى تطلب النظام ذلك، وإشعار المستخدمين المتأثرين متى كان ذلك لازمًا نظامًا أو تشغيليًا.

المادة (١٥): مسؤولية المستخدم عن بيانات الدخول

يتحمل المستخدم كامل المسؤولية عن حفظ كلمة المرور، عدم مشاركة الحساب، حماية الأجهزة المستخدمة للدخول، تسجيل الخروج من الأجهزة المشتركة، الإبلاغ عن أي دخول غير مصرح به، وعدم تمكين أي طرف غير مخول من الوصول إلى بيانات المنصة. ولا تتحمل المنصة المسؤولية عن أي ضرر ناتج عن إهمال المستخدم أو مشاركة بيانات الدخول أو ضعف حماية جهازه.

المادة (١٦): الذكاء الاصطناعي والسرية

عند استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي داخل المنصة، يقر المستخدم بما يلي: أن البيانات المدخلة قد تتم معالجتها تقنيًا لإنتاج المخرجات المطلوبة، أن المخرجات لا تعد رأيًا قانونيًا نهائيًا، أن المستخدم أو المحامي مسؤول عن مراجعة واعتماد المخرجات، أن المنصة قد تستخدم بيانات مجردة أو غير معرفة لتحسين جودة الخدمات متى كان ذلك متوافقًا مع الأنظمة، ويجب عدم إدخال بيانات لا يملك المستخدم حق معالجتها أو استخدامها.

المادة (١٧): التكاملات وواجهاتAPI

في حال استخدام المستخدم أو المكتب القانوني لأي تكاملات أو واجهات برمجية، فإنه يلتزم بما يلي: حماية مفاتيح API وعدم مشاركتها، استخدام الواجهات للأغراض المصرح بها فقط، عدم سحب أو نسخ البيانات بصورة مخالفة، عدم تجاوز حدود الاستخدام، تحمل المسؤولية عن أي نظام خارجي متصل بحسابه، وإبلاغ المنصة فور الاشتباه بأي تسريب أو استخدام غير مصرح به.

المادة (١٨): الإفصاح النظامي والقضائي

يجوز للمنصة الإفصاح عن البيانات أو السجلات أو المستندات متى كان ذلك مطلوبًا بموجب: أمر قضائي، طلب من جهة حكومية مختصة، التزام نظامي، تحقيق أمني أو تنظيمي، حماية حقوق المنصة أو مستخدميها، أو لمنع جريمة أو احتيال أو إساءة استخدام.

المادة (١٩): تحديث سياسة الخصوصية

يجوز للمنصة تعديل هذه السياسة من وقت لآخر، ويصبح التعديل نافذًا من تاريخ نشره أو إشعار المستخدم به عبر الوسائل المعتمدة. ويعد استمرار المستخدم في استخدام المنصة بعد تحديث السياسة موافقة منه على النسخة المعدلة.

المادة (٢٠): بيانات التواصل

لأي استفسار أو طلب متعلق بالخصوصية أو حماية البيانات، يمكن التواصل مع المنصة عبر القنوات الرسمية المعتمدة داخل الموقع أو التطبيق أو البريد الإلكتروني المخصص لذلك.

المادة (٢١): الإقرار

يقر المستخدم بأنه قرأ هذه السياسة وفهم مضمونها، ويوافق على جمع ومعالجة وتخزين واستخدام بياناته وفقًا لما ورد فيها وبما لا يخالف الأنظمة المعمول بها في المملكة العربية السعودية.

📁 المجموعة السابعة: الشروط والأحكام العامة لمنصةLEGAL TECH

أولاً: المقدمة

مرحبًا بكم في منصةLEGAL TECH ، وهي منصة تقنية قانونية متخصصة تقدم خدمات إلكترونية وتقنية لدعم أعمال المكاتب القانونية والمحامين والعملاء والأفراد والجهات التجارية عبر حلول رقمية متقدمة تشمل إدارة القضايا والاستشارات والعقود والمراسلات والخدمات القانونية والتقنية ذات الصلة. ويُعد دخول المستخدم إلى المنصة أو استخدام أي من خدماتها أو إنشاء حساب فيها أو الاستفادة من أي خدمة مقدمة عبرها موافقة صريحة ونهائية وملزمة قانونًا على جميع الشروط والأحكام والسياسات والاتفاقيات المرتبطة بالمنصة، بما في ذلك سياسة الخصوصية واتفاقيات الاستخدام وأي تحديثات مستقبلية عليها. وفي حال عدم موافقة المستخدم على أي بند من هذه الشروط، فيجب عليه التوقف فورًا عن استخدام المنصة أو أي من خدماتها.

المادة (١): التعريفات

- **المنصة :**منصة LEGAL TECH وجميع أنظمتها وتطبيقاتها ومواقعها وخدماتها التقنية.
- **الشركة :**الجهة المالكة والمشغلة للمنصة.
- **المستخدم :**كل شخص طبيعي أو اعتباري يقوم باستخدام المنصة بأي صفة كانت.
- **المكتب القانوني :**أي مكتب محاماة أو منشأة قانونية تستخدم المنصة.
- **المحامي :**أي محامٍ أو مستشار قانوني أو ممثل قانوني يستخدم المنصة.
- **العميل :**أي مستخدم يستفيد من الخدمات القانونية أو التقنية عبر المنصة.
- **المحتوى :**جميع البيانات والمعلومات والملفات والمستندات والمحادثات والنصوص والصور والوثائق المرفوعة أو المتبادلة عبر المنصة.
- **الخدمات :**جميع الخدمات التقنية والإلكترونية والقانونية المساندة المقدمة عبر المنصة.
- **الاشتراك :**الباقة أو الترخيص الممنوح للمستخدم للاستفادة من خدمات المنصة.
- **الذكاء الاصطناعي :**الأنظمة التقنية والخوارزميات وأدوات التحليل أو التوليد الآلي للمحتوى القانوني داخل المنصة.

المادة (٢): الطبيعة القانونية للمنصة

تعد المنصة مزودًا تقنيًا للخدمات الرقمية القانونية ولا تمارس مهنة المحاماة أو التمثيل القضائي ما لم يُنص صراحة على خلاف ذلك. ولا تتحمل المنصة مسؤولية العلاقة التعاقدية أو المهنية أو النظامية بين المحامي والعميل. وجميع الأعمال القانونية والمذكرات والاستشارات والعقود والتمثيل القضائي يتحمل مسؤوليتها مقدم الخدمة القانونية وحده. ولا تعتبر المنصة طرفًا في أي نزاع ينشأ بين المستخدمين أو المكاتب أو العملاء.

المادة (٣): أهلية الاستخدام

يقر المستخدم ويضمن أنه يتمتع بالأهلية الشرعية والنظامية الكاملة، أن جميع البيانات المقدمة صحيحة ودقيقة ومحدثة، عدم استخدام المنصة لأي غرض غير مشروع أو مخالف للأنظمة، عدم انتحال أي شخصية أو جهة، وعدم استخدام حسابات وهمية أو مضللة. ويحق للمنصة تعليق أو إلغاء أي حساب يثبت مخالفته لذلك دون إشعار مسبق.

المادة (٤): الحسابات والاشتراكات

يلتزم المستخدم بالمحافظة على سرية بيانات الدخول وكلمات المرور، ويتحمل كامل المسؤولية عن جميع العمليات المنفذة عبر حسابه. ويجوز للمنصة تعديل الباقات والأسعار والخدمات في أي وقت. ولا يحق للمستخدم إعادة بيع أو تأجير أو مشاركة الاشتراك دون موافقة خطية من المنصة. والاشتراكات والرسوم المدفوعة غير قابلة للاسترداد إلا وفق سياسة الاسترجاع المعتمدة. ويحق للمنصة تعليق الخدمات في حال عدم السداد أو مخالفة الشروط.

المادة (٥): استخدام الذكاء الاصطناعي

قد تتضمن المنصة أدوات تحليل أو توليد أو اقتراح قانوني مدعومة بالذكاء الاصطناعي. ويقر المستخدم بأن مخرجات الذكاء الاصطناعي ذات طبيعة تقنية مساعدة، لا تُعد استشارة قانونية نهائية، لا تغني عن مراجعة محامٍ مرخص، وقد تتضمن أخطاء أو نتائج غير مكتملة. ويتحمل المستخدم كامل المسؤولية عن مراجعة واعتماد أي مخرجات قبل استخدامها أو تقديمها رسميًا. وتخلي المنصة مسؤوليتها عن أي أضرار مباشرة أو غير مباشرة ناتجة عن الاعتماد على مخرجات الذكاء الاصطناعي.

المادة (٦): المحتوى والملفات والمستندات

يحتفظ المستخدم بكامل المسؤولية القانونية عن جميع الملفات والمحتويات المرفوعة عبر المنصة. ويحظر رفع أو نشر محتوى مخالف للأنظمة، مستندات مزورة، بيانات مضللة، مواد تنتهك الخصوصية أو الملكية الفكرية، أو برمجيات خبيثة أو ضارة. ويحق للمنصة حذف أو تقييد أو فحص أي محتوى يخالف السياسات أو الأنظمة. ويجوز للمنصة الاحتفاظ بالسجلات والنسخ الإلكترونية لأغراض تنظيمية أو قانونية أو أمنية.

المادة (٧): المحافظ المالية والمدفوعات

تخضع جميع العمليات المالية لإجراءات التحقق والامتثال ومكافحة الاحتيال وغسل الأموال. ويحق للمنصة تعليق أي عملية مشبوهة، تجميد الأرصدة مؤقتًا عند الاشتباه بالمخالفة، وطلب مستندات تحقق إضافية. قد تستغرق طلبات السحب مدة تشغيلية وفق سياسة المنصة. وجميع الرسوم والعمولات المعلنة تعتبر مستحقة عند تنفيذ الخدمة.

المادة (٨): حماية البيانات والخصوصية

تلتزم المنصة بحماية البيانات الشخصية وفق الأنظمة المعمول بها في المملكة العربية السعودية، بما يشمل نظام حماية البيانات الشخصية السعودي (PDPL) ولوائحه التنفيذية. ويوافق المستخدم على قيام المنصة بجمع ومعالجة وتخزين البيانات اللازمة لتقديم الخدمات وتحسينها والامتثال للأنظمة. وتتخذ المنصة تدابير تقنية وتنظيمية مناسبة لحماية البيانات من الوصول غير المصرح به أو الاستخدام غير المشروع. ولا تتحمل المنصة المسؤولية عن أي اختراقات أو أضرار ناتجة عن: إهمال المستخدم، مشاركة بيانات الدخول، هجمات خارجة عن السيطرة المعقولة، أو ظروف تقنية أو أمنية قاهرة.

المادة (٩): الملكية الفكرية

جميع الحقوق الفكرية المتعلقة بالمنصة محفوظة للشركة المالكة، ويشمل ذلك: البرمجيات، قواعد البيانات، التصميمات، الشعارات، الأكواد البرمجية، الخوارزميات، والمحتوى التقني. ويحظر نسخ أو إعادة إنتاج أو تفكيك أو الهندسة العكسية أو بيع أي جزء من المنصة دون تصريح خطي.

المادة (١٠): القيود المحظورة

يحظر على المستخدم اختراق المنصة أو محاولة الوصول غير المشروع، إجراء اختبارات اختراق دون تصريح، إساءة استخدام الخدمات، إرسال رسائل مزعجة أو احتيالية، استغلال الثغرات التقنية، التأثير على استقرار النظام، إعادة بيع الخدمات دون موافقة، أو استخدام المنصة في أنشطة مخالفة للأنظمة السعودية.

المادة (١١): حدود المسؤولية

تقدم المنصة خدماتها "كما هي" و"حسب التوفر". ولا تقدم المنصة أي ضمانات صريحة أو ضمنية بشأن استمرارية الخدمة دون انقطاع، خلو النظام من الأخطاء، أو توافق النتائج مع توقعات المستخدم. ولا تتحمل المنصة أي مسؤولية عن الخسائر المالية، فقدان البيانات، توقف الأعمال، النزاعات بين المستخدمين، الأخطاء المهنية للمحامين أو المكاتب، أو القرارات المعتمدة على الذكاء الاصطناعي. وفي جميع الأحوال، لا تتجاوز مسؤولية المنصة قيمة الاشتراك المدفوع خلال آخر مدة اشتراك فعالة.

المادة (١٢): الإيقاف وإنهاء الخدمة

يحق للمنصة - دون إشعار مسبق - تعليق أو إلغاء الحسابات أو الخدمات في الحالات التالية: مخالفة الشروط، إساءة الاستخدام، الاشتباه بالاحتيال، مخالفة الأنظمة، تهديد أمن المنصة، أو استخدام غير مشروع أو مسيء. ولا يترتب على الإيقاف أي تعويض للمستخدم.

المادة (١٣): التعديلات

يحق للمنصة تعديل هذه الاتفاقية أو أي سياسة مرتبطة بها في أي وقت، ويعد استمرار المستخدم في استخدام المنصة بعد التحديث موافقة ضمنية ونهائية على التعديلات.

المادة (١٤): النظام الواجب التطبيق والاختصاص القضائي

تخضع هذه الاتفاقية وتفسر وفق أنظمة المملكة العربية السعودية. ويكون الاختصاص القضائي الحصري للمحاكم المختصة داخل المملكة العربية السعودية للنظر في أي نزاع ينشأ عن استخدام المنصة أو تفسير هذه الاتفاقية.

المادة (١٥): القوة القاهرة

لا تتحمل المنصة أي مسؤولية عن أي تأخير أو تعطل أو إخفاق ناتج عن ظروف خارجة عن الإرادة، بما في ذلك: الكوارث الطبيعية، الأعطال التقنية الكبرى، انقطاع الاتصالات، الهجمات السيبرانية، القرارات الحكومية، والظروف الطارئة.

المادة (١٦): التواصل والإشعارات

يوافق المستخدم على تلقي الإشعارات والرسائل والتنبيهات المتعلقة بالخدمات، أو التحديثات، أو العمليات المالية، أو التنبيهات الأمنية عبر: البريد الإلكتروني، الرسائل النصية، الإشعارات داخل المنصة، أو تطبيقات التواصل المعتمدة. وتعد جميع الإشعارات الإلكترونية منتجة لآثارها النظامية فور إرسالها.

المادة (١٧): الإقرار النهائي

يقر المستخدم بأنه قرأ جميع هذه الشروط والأحكام بعناية، وفهم جميع البنود والالتزامات النظامية، ووافق عليها موافقة كاملة ونهائية وملزمة قانونًا، ويتحمل كامل المسؤولية النظامية عن استخدامه للمنصة.

آخر تحديث لكامل الوثائق السيادية والتشغيلية: يونيو ٢٠٢٦ .